تقييّم مشاريع «الإيفاد» بالمهرة

■ يعمل مشروع التنمية الريفية بمحافظة المهرة على تحسين مستوى المعيشة للأسر الريفية الفقيرة ودعم صغار المنتجين بالحصول على قروض لأغراض زراعة المحاصيل الزراعية وتنمية الثروة الحيوانية والزراعية والصيد ومشاريع أخرى صغيرة..

وزير الزراعة والري رافق بعثة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد) الذي زار محافظة المهرة الاسبوع الماضي للاطلاع عن كثب على مستوى نشاط مشروع التنمية الريفية الذي يقوم بتمويله ومدى فاعليته في الوصول الى الاهداف المنشودة.

مجال عمل المشروع امتد لتنفيذ عدد من مشاريع الطرق الريفية والوحدات الصحية وايضاً دعم البنى التحتية الاخرى وتأهيل الكادر البشري وعدد من المشاريع التي تم إنجازها خلال الفترة الماضية..

وفي اللقاء الذي جمع بعثة الصندوق الدولي ووزير الزراعة ومسؤولي المشروع وعدداً من اعضاء السلطة المحلية جرى مناقشة الصعوبات التي تواجه انشطة المشروع وكيفية تجاوزها بحلول جذرية مناسبة.□

قرارات وتوصيات اقترحت معالجات جذرية لأوضاع المحافظات

مؤتمرات «المحليات» .. وماذا بعد..؟

■ وبعد أن استجلت الدولة والحكومة حقيقة الأوضاع التي تعيشها محافظات الجمهورية كافة من خلال المؤتمرات الفرعية للمجالس المحلية.. فماذا بعد.. كم هائل من التوصيات والقرارات ما مصيرها.. والى أين ستذهب.. وكيف سيتم التعامل معها.. وما الآلية المناسبة التي يجب اتباعها والعمل بها من قبل الحكومة حتى يمكن استيعاب جميع المطالب والمخرجات التي أبهجت المتابعين لما دار وجرى مناقشته في تلك المؤتمرات واللقاءات الموسعة بشفافية ووضوح.. ثم هل باستطاعة الحكومة الوفاء بتلك المطالب التي صارت التزامات يجب الإيفاء بها.. ؟أسئلة توجهت بها «الميثاق» الى عدد من المختصين من مديري المكاتب التنفيذية وقيادات السلطة المحلية بعدد من المحافظات في السياق التالي:

تحقيق/ بليغ الحطابي

حمود النقيب

مهدي عرهب

محمد جغمان

برامج زمنية لتنفيذ مطالب المواطنين وإزالة التعارضات التشريعية

- أمان وتطلعات ومطالب بمشاريع خدمية وبنى تحتية.. وأخرى بإعادة حقوق سلبت.. ومعاناة شبابية من البطالة.. وترهلات في الجهاز الإداري واختلالات فنية وفساد وغيرها مثلت شكاوى ومطالب بارزة تضمنتها مختلف بيانات وقرارات وتوصيات المؤتمرات الفرعية للمجالس المحلية بعموم المحافظات.. كمطالب ملحة للمواطنين في هذه المحافظة أو تلك، وضرورة تبني عملية أصلاح جدية وحقيقية لمختلف أجهزة الدولة ومؤسسات الحكومة والسلطة المحلية وتصحيح الاوضاع بما يمكن من تفادي تكرار المعاناة والمشكلات الوطنية الناتجة عن الاهمال واللامبالاة للسلطات المختلفة.. كالنموذج الذي حدث في عدد من مناطق المحافظات الجنوبية الفترة الماضية..

تاريخ ومرحلة جديدة

- ويرى محللون ومراقبون أن تلك المطالب التي لا تخلو من الآلام والمواقف ما تفرض معالجات وحلولاً سريعة وجذرية لإنهاء بل واستئصال أوضاع طالما كانت موضع استغلال سياسي رخيص، وأنها ستضع الحكومة والمجالس المحلية وأجهزة الدولة المختلفة أمام المحك الحقيقي في ضوء احتياجات المجتمع الحقيقية من مشاريع البناء والتحديث والتطور الديمقراطي والسياسي.. وإمكانية تحقيق نقلة نوعية وتأسيس تاريخ جديد كما قال وزير الاعلام الناطق الرسمي للحكومة الاخ حسن أحمد اللوزي.. وتاكيداً لأن الحكم في اليمن هو حكم للشعب.. وهو ما يتم حالياً تعزيزه من خلال السلطة المحلية وصلاحياته التي ستمنح مستقبلاً في إطار استراتيجية الحكم المحلي واسع الصلاحيات بما يجسد إرادة الشعب على كافة المستويات..

وطبقاً لما خرجت به المؤتمرات الفرعية والرؤى الفكرية والتنموية والاجتماعية المستنبطة من الواقع المعيش، فإن ملامح المرحلة القادمة تكون قد تجلّت بكل صورها، وبالتالي فإن ما ينبغي إحكامه هو إعداد البرامج التنفيذية العملية المستندة على أدوات ووسائل علمية لتجاوز حالة الركود وتجنب الازدواجيات والتداخل والتدخل في الاختصاصات والانزلاق في متاهات وتازمات ماضوية لا تتفق واحتياجات المواطن ورؤاه المستقبلية الواعية والمدركة لخطورة الانجرار وراء ذلك.. لذلك يؤكد الاخ ناصر عبدالله الفضلي أمين عام محلي محافظة أبين على ضرورة أن تتم المعالجة بوعي ومعرفة الخطر الذي يتهدد الوطن ومسيرته الوحدوية.. سيما فيما يتعلق في ايجاد بنية تحتية شاملة ومتكاملة على مستوى المديريات والمحافظات، والمعالجة الجدية لهموم وحقوق الناس وتلبية مطالبهم وفقاً للقوانين والانظمة وبما يمكن من الانتقال الايجابي والوصول الى غايات ومقاصد الحكم المحلي واسع الصلاحيات.

الانتقال الى حكم محلي واسع الصلاحيات أو كامل الصلاحيات لا يمكن ان يتحقق- حسب أعضاء مجالس محلية - في ظل وضعية غير مستقرة للوحدات الإدارية سيما في ظل تدني أو انعدام وسائل العيش والاستقرار الحياتي فيها فضلاً عن قصور الوعي والكفاءة لدى المسؤولين في المركز والفرع لإدارة واستيعاب المهام والمسؤوليات التي تمكن من ردم الفجوة التنموية والاجتماعية فيما بين المحافظات والمديريات التي لاتزال على أشدها على الرغم من الجهود والاعمال التنموية المنجزة خلال السنوات الماضية من قبل السلطات المركزية أو المحلية، لكنها تتسم بالعشوائية والمزاجية وتفوح منها رائحة المناطقية- كما قال الاخ مدير عام مديرية صرواح مارب عبدالله الطاهري.

ويلفت الاخ حمود النقيب-عضو محلي الامانة: الى أن تدني التنمية في المديريات يرجع الى التسلط المركزي الذي عرقل تنفيذ مشروعات مديريته على سبيل المثال، ومنها مشروع نقل الخط الرئيسي للمياه.. وأضاف: كما أننا نعاني من مركزية شديدة داخل المجالس المحلية بالمحافظات، فأي شيء تريده المجالس المحلية بالمديريات يحتاج الى توجيه من المحافظ، وهذا يزيد من تعثرات المديريات ويفشل خطط وبرامج التنمية.

وقال: أتمنى أن تجد قرارات وتوصيات المؤتمرات الفرعية طريقها بشكل سريع.

- الاخ حمزة الاشول -مدير أشغال أمانة العاصمة قال: إن المجالس المحلية اليوم بعد المؤتمرات الفرعية صارت على المحك وعليها أن تثبت جديتها للجميع في مدى نجاحها وقدرتها على استيعاب تطلعات المواطن وهمومه وأن ترسخ مفاهيم العدل والمساواة وأن تنحاز الى جانب القضايا الوطنية وتساهم بفاعلية في بناء الوطن..فيما اعتبر أمين عام محلي مديرية أزال بأمانة العاصمة الاخ محمد جغمان، أن المجالس المحلية اليوم أمام مسؤولية وطنية وتاريخية خاصة في ظل التوجه الجديد الذي يؤكد العزم عليه فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، وهو حكم محلي واسع الصلاحيات ونحو توسيع المشاركة الشعبية.

- وفي ضوء التوجهات الجديدة وملامح المستقبل الواعد الذي تضمنته آمال وتطلعات المشاركين في المؤتمرات الفرعية، فإن وزارة الإدارة المحلية - حسب وكيلها أكرم الشيخ - ستعقد مؤتمراً عاماً هو الخامس من نوعه ضمن سلسلة مؤتمرات انعقد منذ العام ٢٠٠١م «بداية التجربة» بعد تاخره لنحو عامين.. إلا أنه يأتي هذه المرة بعد مشاهد ساخنة شهدتها الساحة الوطنية خلال الفترة الماضية وتفاعلات اجتماعية وسياسية كان لها - حسب قوله - الاثر السلبي على مسيرة الوحدة والنمو والتطور النوعي الذي يتحقق بشكل متواصل للوطن اليمني سيما بعد اتضاح رؤية ومقاصد ذاك الحراك الرامي الى تفكيك الوطن وتجزئته.

- وأضاف الشيخ: إن الخطط والرؤى المدروسة التي خرجت بها مؤتمرات المحافظات الفرعية للمجالس المحلية ستقدم على شكل رؤى واقعية إلى المؤتمر العام الخامس الذي ينعقد خلال الفترة القادمة لمناقشتها باستفاضة وتزويدها بعدد من الملاحظات وتعزيزها بالتوجهات الرامية الى تحويلها الى قرارات فعلية منسجمة والاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي وبرنامجها التنفيذي الذي سيبدأ العمل به بعد المؤتمر العام بعد بلورتها على شكل قرارات بما يمكن من تنفيذها خلال المستقبل القريب في سياق الترجمة الفعلية للبرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية وخطط الحكومة بهذا الشأن..

ويوضح أمين عام محلي شبوة سالم الهميس أن السلطة المحلية ستقوم خلال الفترة القادمة ببلورة النتائج والتوصيات التي خرجت بها المؤتمرات على أرض الواقع بما يمكن من تسهيل إجراءاتها ليلمس المواطن نتائجها الايجابية في أسرع وقت.

مؤكداً أن المجالس المحلية باتت اليوم ملزمة ومطالبة بالشروع في تحقيقها على أرض الواقع تماشياً مع مضامين البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية وطموحات المواطنين.

ويقول محمد حسين- مديرية زنجبار- يجب أن يصب الاهتمام والتركيز خلال الفترة القادمة على التشريعات القانونية والدستورية وإزالة التعارضات بما يتلاءم مع حاجاتنا ويعزز من خطوات إعطاء المجالس المحلية صلاحيات واسعة ، وكذا بناء القدرات المؤسسية وتفعيل الانظمة الايرادية وتسخيرها لبناء وخدمة المجتمعات المحلية.

نضج التجربة

ولعل نضج التجربة الديمقراطية اليمنية لاشك تحتم على اليمنيين- حسب الاخت آمنة محسن العبد عضو محلي أبين- شراكة فاعلة لتحسين مستوى الخدمات والارتقاء بأوضاع محافظاتهم وبناء صرح الدولة اليمنية الحديثة.. وتؤكد: ليس المهم عقد المؤتمرات بقدر ما يهم الناس تحويل الاقوال الى أفعال ملموسة تخرس الاصوات النشاز وتقطع الطريق على من يستغلون الاخطاء والهموم لتحقيق مآرب شخصية وحزبية ضيقة.

ويضيف الاخ مهدي عرهب- امين محلي مديرية شعوب - الامانة: نريد برامج حقيقية تسد الثغرات التي ينفذ من خلالها المغرضون بالوطن وأبنائه.. نريد حلولاً ناجعة لكل ما تضمنته المؤتمرات وفي مقدمتها قضايا الشباب والاسهام في الدفع بهم نحو الاستثمار الأمثل لقدراتهم ومواهبهم بما يخدم الوطن وأبناءه.

مجرد طموح

وبين من يعتبر أنها جسدت متطلبات شرائح المجتمع من التنمية بمجالاتها المختلفة، وبين من قال انها ستسهم في تحديد ورسم معالم المستقبل والنهوض المتوقع.. تظل مخرجات المؤتمرات الفرعية للمجالس المحلية على الرغم من إلحاح بعضها وأهميتها التي تحتاج الى معالجات وحلول سريعة والا فستكون عبارة عن قنبلة موقوتة لن تحجمها الإجراءات التخديرية الموضعية.. والى أن يكون ذلك بداية العام القادم ستكون كل تلك التوصيات والقرارات مجرد طموحات وأحلام لا يستبعد أن يقض مضاجعها الاهمال والتسيب وحب الأنا.. وغيرها من الممارسات المخلة التي كانت سبباً في نشأتها.□

تنمية محلية

استكمال البنى التحتية لمياه المدن

■ تقوم مؤسسة المياه حالياً بإعداد الدراسة الفنية اللازمة لمشروع استكمال البيئة التحتية للمدن الرئيسية والثانوية.

وستشمل الدراسة مصادر المياه.. وخزانات شبكة التوزيع إضافة الى ثلاث محطات صرف صحية تعمل بنظام جديد..

مدير عام المؤسسة المهندس فؤاد عبداللطيف ضيف الله قال: إن الفريق الهندسي المكلف سينهي مهمته بنهاية الشهر الجاري يونيو بحيث يتم التنسيق لعقد لقاء قادم مع وزارتي التخطيط والمالية الشهر المقبل (يوليو)..

يأتي ذلك في حين تتبدى الحاجة ماسة لعدد من المدن الثانوية وعواصم المحافظات لخدمات المياه والصرف الصحي.□

معالجة ٣٤٪ من الربط العشوائي للكهرباء

■ قرر المكتب التنفيذي لمحافظة صنعاء تشكيل لجنة لدراسة ومعالجة الاختلالات الكهربائية للشبكة وقضية الربط العشوائي واقتراح الحلول والمعالجات العملية للحد من الاختلاسات التي قدرت بنحو ٣٤٪ من إجمالي الاستهلاك.. إضافة الى إلزام كافة المستفيدين بتركيب عدادات ما لم فسيتم قطع التيار.. وعلى نحو متصل حدد البرنامج الاستثماري لمكتب أوقاف وإرشاد صنعاء (٢٩) موقعاً من الاراضي الصالحة التي لا توجد عليها مشاكل ونزاعات لإقامة مشاريع استثمارية وذلك بحسب ميزات وخصائص كل منطقة.

وفي اجتماع اللجنة جرى مناقشة البرنامج برئاسة المحافظ نعمان دويد، حيث طالبت اللجنة الجهات المختصة بعدم توثيق أي محررات خاصة بأراضي الوقف ومنع أي تصرفات غير قانونية ومنع منح التراخيص للتسوير أو البناء دون التأكد من موافقة المكتب..

كما أقر الاجتماع تشكيل لجنة للتفاهم مع المواطنين وممن لديهم أراض للأوقاف وتصفية ما تحت أيديهم سيما في المواقع الاستثمارية التي تم تحديدها وفقاً لقانون الوقف الشرعي ولائحة الانتفاع.□

تطوير قدرات محليات الضالع

■ ينفذ الصندوق الاجتماعي للتنمية بمحافظة الضالع بداية يوليو المقبل مشروعاً لتمكين المجالس المحلية من إعداد الخطط التنموية والذي يهدف الى إشراك المجتمع المحلي في إعداد الخطط والبرامج التنموية.

وقد تم اختيار مديرية الحشا كتجربة أولية لتطبيق المشروع ويتضمن المشروع اختيار لجان من قرى وعزل المديرية لتحديد احتياجات تلك المناطق من المشاريع والخدمات الضرورية ليتم إدراجها ضمن خطة الصندوق بما يمكن من تنفيذها أو البحث عن مصادر تمويل أخرى للمشاريع التي لا تدخل ضمن انشطته ويأتي هذا التوجه للصندوق لبناء القدرات وتعزيز السلطة المحلية بما يتلاءم وأدوارها في بناء المجتمعات المحلية.□

إجراءات لمنع العبث بالثروة السمكية بحضرموت

■ يشكو الصيادون بالمناطق الساحلية لمحافظة حضرموت من عدم وجود لوائح منظمة لعملية الاصطياد وضعف التأهيل والتدريب مما جعلهم غير قادرين على مواكبة وتنظيم أنشطتهم السمكية أو تطوير وسائلهم الانتاجية.. فضلاً عن قيام الجهات المعنية بمنح تراخيص لبواخر وقوارب الاصطياد التي زادت من عبث الاحياء البحرية وبيئتها وبالتالي الإضرار بالاقتصاد الوطني وتأثر الخزينة العامة منها من التبديد والجرف الحاصل للثروة السمكية، بفعل البواخر العاملة في الاصطياد.. وغيرها من الصعوبات والهموم التي يعانيها صيادو حضرموت وعدد من المحافظات الساحلية.

كما هي أيضاً وضعتها صيادو حضرموت أمام لجنة الزراعة والاسماك بمجلس الشورى والتي قامت بالاسبوع الماضي بزيارة تفقدية لأوضاع الصيادين في مديريات «المكلا، بروم، ميفع، الديس الشرقية، والريدة، وقصيعر، الشحر ، غيل باوزير» وغيرها.. وللتعرف على مشكلاتهم ومتطلبات تطوير أنشطتهم الإنتاجية ومعرفة أسباب تدني وانخفاض عائدات القطاع السمكي خلال السنتين الماضيتين.

وقال الاخ محمد عبدالله الحرازي مقرر اللجنة الشورية: إن مختلف قضايا وهموم الصيادين سيتم مناقشتها مع الجهات المعنية في المحافظة وسلطتها المحلية ووزارة الثروة السمكية وضرورة البحث ووضع معالجات جدية ونهائية لمثل هذه المشاكل وتجاوز صعوباتها التي تحد من العائدات الى خزينة الدولة ودعم الاقتصاد الوطني كونه من القطاعات الواعدة لبلادنا.

وأكد الحرازي على أهمية دور المجالس المحلية بالمديريات في دعم قضايا الصيادين والانتصار لحقوقهم ومساعدتهم على تجاوز مشكلاتهم.. سيما في ظل توسيع صلاحياتها في إدارة الشأن المحلي..

الأمر الذي يفرض على هذه السلطات في المديريات والمحافظات استيعاب مهامها بما يمكنها من خدمة وطنها وأبناء مناطقها..

مشدداً على ضرورة بناء روح التعاون بين الصيادين وقيادات الجمعيات السمكية بما يسهم في الحفاظ على هذه الثروة من العبث ومساعدة الأجهزة المختصة على تعزيز أعمال الرقابة البحرية والتفتيش البحري والالتزام بالنظم ولوائح الاصطياد وبما من شأنه حماية الأحياء المائية وبيئتنا البحرية من الاصطياد العشوائي والجرف الجائر لثرواتنا.

وقد طالب الصيادون الجهات المعنية والسلطة المحلية بالاسراع في إنزال اللوائح والأنظمة لعملية الاصطياد والالتزام بتنفيذها واشراك المختصين في الابحاث السمكية والمراكز العلمية في وضع الاشتراطات والمعايير لعملية الاصطياد والاسهام بدور فاعل من التوعية والتثقيف في أوساط التجمعات السمكية..

كما طالبوا بإعطاء المجالس المحلية صلاحية منح التراخيص لقوارب الاصطياد لما لذلك من أثر إيجابي على تفعيل دور الرقابة والتفتيش البحري.□